التفاعلات الاقليمية والدولية والازمة السورية

أ.د.فكرت نامق عبد الفتاح(*)
م.م.كرار انور ناصر (**)

مقدمة

عامان واكثر تنقضي على ما تعارف عليه اهل السياسة والاعلام وقبلهم من قاموا بالفعل نفسه "بالربيع العربي".(*) وعلى الرغم من ان المصطلح لم يكن في الاصل عربياً، لكنه وجد له مكانه في الذهنية العربية وبغض النظر عمّا اذا كان ربيعاً عربيا ام غير ذلك، فهو بلا شك علامة بارزة، ومحطة يصعب القفز عليها عند قراءة تاريخ العرب وربما تاريخ العالم الحديث.(١) ولأنه محطة بارزة فان الاسئلة المطروحة عن هذه المرحلة هي اكثر بكثير من الاجابات، فإضافةً الى الاسئلة المتراكمة عن الفهم والتوقيت، تبرز الاسئلة المتعلقة بردود الفعل والمواقف الجيوستراتيجية والجيوسياسية مما جرى ويجري، سواء في الداخل العربي او المحيط الاقليمي والدولي الذي يعكس نوعا من التوازنات الدولية والاقليمية، من هنا يأتي الحديث عن التوازنات الدولية والاقليمية لإدارة الازمة السورية.

ان الحراكات الشعبية العربية، تمثل حدثا استراتيجيا مهماً سيكون له ابعاده الكبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة، اقليمياً ودولياً، واذا سحبنا ذلك على ما تشهده سوريا من ازمة من حيث الحراك الشعبي، وازمة من حيث النظام السياسي) في الوقت ذاته، فانه يمكن القول، انه على الرغم من الطبيعة الدولية والاقليمية للتأثيرات التي ستنتج عنها الازمة السورية، ولاسيما على القوى الكبرى من الولايات المتحدة وروسيا والصين واوربا بفعل العوامل الجيواستراتيجية، الا ان دول منطقة الشرق الاوسط هي الاكثر تأثراً بتطورات الاوضاع، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية، مما يجعل اهمية الطرفين في ادارة الازمة السورية من زاوية التوازنات الجيوسياسية والجيواستراتيجية اداة لتفاعلاتها الدولية، لذلك، لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة اذا قلنا ان ادارة الازمة السورية من قبل الفواعل الاقليمية والدولية لا يقل تأثيره عن حجم الازمة الداخلية.

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

ولعل هذا ما يدفعنا الى ان نختزل الظاهرة المراد دراستها الى سؤال مركزي واسئلة فرعية، يُجاب عليها ضمن اطار منهجي محدد في التحليل. ولان الازمة السورية ارتبطت في تصعيدها واستمرارها بتبلور نمط معين من التفاعلات الدولية والاقليمية التي برهنت الاحداث على وجود توازنات تقف خلف الازمة السورية لإدارتها. فأن توظيفنا لإطار التحليل الاستراتيجي لظاهرة الازمة السورية، سيقود بالضرورة الى طرح التساؤل المركزي الاتي: **ماهي التوازنات والتفاعلات الدولية والاقليمية لإدارة الازمة السورية؟**

وبصياغة اشد اختزالاً وتجريداً:

ماهي: التوازنات والتفاعلات الجيوستراتجية لإدارة الازمة السورية؟

ماهي: التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية لإدارة الازمة السورية؟

ان الاستمرار في الحديث عن الازمة وادارتها، يمكننا القول انها تعني تلك اللحظة الحاسمة او الوقت الاكثر صعوبة في مواجهة حالة من الحالات الخارجية او الداخلية على السلوك الاعتيادي المألوف، او بعبارة اخرى، هو الوصول الى نقطة الغليان Boiling Point ومن ثم حالة او نقطة التحول Turning Point، التي يكن من السهولة بمكان التنبؤ باحتمالاتها ونتائجها وما سيترتب عليها، اما الإدارة فأنها تعني الإدارة الفاعلة للأزمة التي تتكئ على قبول الحالة الطارئة التي غالباً ما تحدث على مستوى العمل والتعامل. [٢]

وتساوقا مع ما سبق، تنعكس اهمية سوريا على الفواعل الدولية والاقليمية الذي جعلا كل من الطرفين فاعلا في ادارة الازمة السورية، من خلال توفيرها نقاط وثوب للقوى الروسية والصينية ناهيك عن اهمية ايران في الازمة السورية الى جانب روسيا والصين. لذا كان على الولايات المتحدة اعتمادُ حليفٍ يمسك بالشرق الأوسط لصالحها، فوظفت علاقتها بالجماعات الإسلاميّة منذ الخمسينيّات، خدمة لمصالحها الجيوستراتيجية في المنطقة، فوفقا لحسابات صناع القرار الامريكيين؛ وأن يشكّل تسليمُ الحكم في الدول العربيّة وتركيا إلى الإسلاميين سدًّا منيعًا في وجه إيران، ومن ثم في وجه وصول الصين وروسيا إلى المتوسّط والمحيط الهنديّ، ووصولِ أوروبا إلى قلب إفريقيا، وكان الدور المرسوم لتركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية هو أن تقود العالمَ العربيَّ ضمن هذا التوجّه، فتتّحد ثلاثُ عواصم اسلامية (أنقرة والرياض والقاهرة) في مثلّثٍ يمنع الاختراقَ الإيرانيَّ في اتجاه المتوسّط.[٣] وكان حزب

العدالة والتنمية ينسجم مع هذه التوجّهات التي عبّر عنها وزيرُ الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي. [٤] وفي هذا الإطار كان (الربيعُ العربيّ) في تونس ومصر وليبيا واليمن، في جزءٍ منه، عمليّةَ نقل السلطة إلى قوةٍ جديدة، هي الإخوانُ المسلمين، يمكن أن تؤدّي الدورَ المطلوبَ منها في ضبط المنطقة لصالح الأميركيين في مواجهة أوروبا وروسيا والصين وكذلك ايران.

مما ادى ذلك الى انقسام الطرفين الدولي والاقليمي الى معسكرين لإدارة الازمة السورية؛ من مناهض للنظام، الى مؤيد للنظام.

اولا: التوازنات والتفاعلات الجيوستراتجية لإدارة الازمة السورية

يتكّون المعسكر الاول المؤيد للنظام من روسيا والصين، والمعسكر الثاني الغرب والولايات المتحدة ، فمن ناحية المعسكر الاول؛ عارضت كل من روسيا والصين في مجلس الأمن التدخل العسكري الأجنبي في سوريا. فعلى ما يبدو أن الدولتين تخشيان توسُّع نطاق المبرر القانوني للتدخلات الغربية في المستقبل في مناطق تعدها روسيا والصين واقعة في نطاق نفوذيهما.

اذ شكّلت الأزمة السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي على الساحة السورية، وتبدّى الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الإستراتيجية، وهو ما جعل الكثير من المحللين الذين أَلِفوا إيقاع الدبلوماسية اليومية لبعض القوى الكبرى –روسيا والصين– يُسقطون هذا الإيقاع على دبلوماسية لحظات التحول الإستراتيجية، فأخذتهم مفاجآت التغيير، اذ إن التحولات في الاستراتيجية الروسية والصينية، تشير إلى أن العلاقات الدولية دخلت مرحلة الانتقال الأولى من التفرد القطبي الذي ساد مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة التعدد القطبي، ويبدو أن الأزمة السورية شكّلت البادرة الأولى في هذا الاتجاه، وهو أمر ليس مفصولاً عن منظور استراتيجي تبلور لدى كل من روسيا الاتحادية والصين على النحو التالي: [٥]

ففيما يتعلق بروسيا؛ يرون القادة الروس –على الأرجح– أن سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتهم الدبلوماسية في المنطقة ؛ اذ تعارض روسيا فكرة التدخل العسكري

الدولي في سوريا؛ خوفا من أن يُستخدم ذلك ضدها مستقبلا، وبشكل عام، تخشى روسيا أيضا من أن يؤثر ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة على استقرار الوطن الروسي، ولا سيما شمال القوقاز. (٦)

لذلك اظهرت روسيا مقاربتها للازمة السورية من منظور جيوستراتيجي بحت، إذ لا ترى روسيا في منطقة الشّرق الأوسط مكانًا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، ولاسيما بعض دول آسيا الوسطى، لكنها تعدّ سورية من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها، فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ المتوسّط، يتيح منفذً لاسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة "**سيفاستوبول**" إلى مياه البحر المتوسّط. من جانب اخر، يمكن القول أنّ موقفها في سورية جاء ضمن معطيات تتعدّى هذا التفسير المبسّط، ويتعلّق بانكفاء الولايات المتّحدة عن التّدخل المباشر ونزوع روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها دورا مقابلًا للاستراتيجية الأميركية، وقد رأت في ما جرى في ليبيا حدثًا معاكسا لنزعة التطور هذه، ورفضت أن يحوّله النّاتو إلى عملية تمدّد مجددا، بعد أن سبق لها وقف هذا التّمدّد في جورجيا، من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدّولة العظمى بتوجّهاتٍ ذات بعدٍ دولي خارج محيطها الإقليمي.(٧)

اذ ترى روسيا أنّ بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها حتّى لو كان هذا النظام ضعيفًا، كما أنّه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتالٍ أهلي، ستبقى حاضرة عبر بدئها بتطوير خطابٍ أبرز عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقلّيات، الذي يسيء للأقلّيات، فلقد أصبح واضحا منذ عهدٍ بعيد، أنّ المواطنين العرب من الطوائف المختلفة لا يقبلون أن يعاملوا كأقلّيات، ولا يجوز أن تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد، لذا لقد قررت روسيا واستخدمت بالتّوافق مع الصّين حقّ النقض "الفيتو" مرتين في مجلس الأمن، وأعاقت بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضدّ النظام السّوري. (٨) وقد رأى المحلّلون الاستراتيجيون في مواقف روسيا من الازمة السورية دليلاً على نموّ دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتّحدة في النظام الدّولي.

ويبدو ان الموقف الروسي من الازمة السورية، نابع من منظور استراتيجي قائم على التوازنات الجيواستراتيجية، ويمكن ان نعزو ذلك الى استراتيجية الولايات المتحدة في تطويق

روسيا، اذ اتخذت السياسة الأميركية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ تفكك الاتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي (Strategic Lebensraum) خوفًا من روسيا المحتملة أكثر منه خوفًا من روسيا القائمة، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها تمامًا لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة مناس قرب العاصمة القرغيزية[٩].

إذا أضفنا لذلك التقرير الذي نشرته (Independence Paper) الروسية في فبراير/ شباط ٢٠٠٧ عن مشروعات أميركية لنشر نظم مضادة للصواريخ في قواعد عسكرية في ألاسكا وكاليفورنيا لغلق "البوابة الشرقية" لروسيا، والسعي الأميركي في المدة ذاتها لنشر نظم صاروخية في منطقة القفقاس، ليشكّل –كما يقول التقرير– "طعنة خنجر في عنق القوة النووية الإستراتيجية الروسية"، أدركنا خريطة الجدران التي تقام حول روسيا، وقد استشعرت روسيا هذا الأمر تمامًا، لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق، لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها، لاسيما منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام ٢٠٠٠، بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار اليه، وشكّل التدخل الروسي في جورجيا في أغسطس/آب ٢٠٠٨ مؤشرًا واضحًا على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا التي كان لديها طموح لتطوير اتفاقية الشراكة من أجل السلام الموقعة مع الناتو عام ٢٠٠٥ نحو العضوية الكاملة، ناهيك عن اتفاقيات أذربيجان مع الناتو في اتفاقية الشراكة من أجل السلام عام ١٩٩٤، ما يعني التمدد الأطلسي من أوروبا الشرقية نحو الخاصرة الروسية في جبهة القفقاس، ويبدو أن مشروع بوتين الخاص بإقامة "اتحاد أوراسيا" الذي يضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان يمثل محاولة لمنع أي تمدد للأطلسي في هذه المنطقة، لاسيما وأن كلاً من قرغيزيا وطاجيكستان أعلنتا أنهما "تدرسان إمكانية الانضمام" للاتحاد المذكور، وفي الخط الثاني من غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى تقع كل من إيران وسوريا، وهما الدولتان اللتان يعتبرهما بوتين "ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من حدودنا" على وصفه. [١٠]

وفي الموضوع السوري تحديدا، ثمة اعتبارات روسية – بنظر المراقبين – تقف وراء جوهر وسلوك روسيا في سوريا، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي ستراعيها روسيا ضمن استراتيجيتها، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية، بقدر ما هي نتائج للتصور الرّوسي لمكانة سورية ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية في نطاق إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها، فتوسع حلف الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، من الطبيعي، أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. (١١)

من ناحية اخرى، هناك اعتبارات لموقف روسيا من دعم النظام السوري تتعلق بالطاقة، يشرح احد المراقبين هذا الامر قائلاً "هناك عاملاً آخراً لا يُنتبه له. روسيا هي مورّد الطاقة الرئيس لأوروبا الغربية، لاسيما من الغاز. هناك مشاريع أميركية وأوروبية لبناء مصدر للطاقة، للغاز، من قطر والعراق عبر سوريا إلى أوروبا، إذا حدث هذا وخرجت روسيا من سوريا تستطيع أن تتصوّر أي روسيا ستكون هذه. ستكون فعلياً دولة من الدرجة العاشرة. روسيا تدافع الآن عن حالها بسوريا.." (١٢)

بذلك يمكن القول، تشكّل العلاقات السورية–الروسية بُعدًا مركزيًا في هذه الرؤية الإستراتيجية الروسية. اذ تطمح روسيا لموقع في النظام الدولي يفوق مقدراتها القومية، وقد وجدت أنّ حركات التغيير العربية قد تنتج تغيرات جيواستراتيجيّة في الإقليم لا تتلاءم وطموحها المتنامي في عهد أوباما، فأنتجت تحفّظات ومواقف مناوئة لحصول التغير في ليبيا، وبفاعلية أكبر في سورية، إلى حد جعلها أبرز اللاعبين المؤثّرين في الأزمة السورية، ويبدو ان روسيا ترى دورها في الشرق الاوسط من المنظور الاستراتيجي الامني، نظرا لغيابها في المنطقة جيواقتصاديا؛ وعليه، تستطيع في المدى المنظور بحكم الانكفاء الأميركي تعزيز حضورها ودورها من دون أن يتّسم هذا الحضور بالقدرة على الاستدامة، لمحدودية المقدرات القوميّة

الروسية، والتي تمكّن روسيا من حضورٍ أكبر أمام الولايات المتّحدة ولكن في ساحاتٍ جغرافية أخرى [١٣]

وفي ضوء ذلك، تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، ولاسيما تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية وعبر التدخل الخارجي، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، اذ ترى روسيا أنّ استقرار هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية سيُضعف من الاختلال الكبير في موازين القوة العسكرية التي تعد مختلة لصالح الولايات المتحدة. [١٤] وقد دلت سلسلة المقالات التي كتبها بوتين مؤخرًا في الصحف الروسية –تحضيرًا للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه– على موقف واضح في هذا الجانب، فتحت عنوان "روسيا والعالم المتغير" أطلق بوتين على السياسات الغربية والأميركية بخاصة لنشر الديمقراطية أنها "ديمقراطية الصواريخ والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال. [١٥]

اما فيما يتعلق بالصين؛ يمكن القول ان الموقف الصيني من الازمة السورية يحتاج تحليل الموقف الصيني لنظرة أبعد من مجرد ربط سياسة الدولة العظمى بعلاقاتها المباشرة مع الدولة موضوع التنازع (سوريا)، بل لابد من توسيع دائرة التحليل للربط بين الأزمة السورية ومشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى.

فعند النظر إلى العلاقات الصينية–السورية المباشرة، نجد أن هذه العلاقات التي تعود لعام ١٩٥٥ ليست ذات قيمة بالمعايير التقليدية؛ إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي ٢.٤٨ مليار دولار (من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية–الصينية) عام ٢٠١٠، إضافة لحوالي ١.٨٢ مليار كعقود هندسية صينية في سوريا، و٤.٨٢ مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي ٣٠ شركة صينية في سوريا و١٦.٨١ مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة وتحتل الصين المرتبة الأولى حاليًا في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل إلى ٦.٩% من إجمالي التجارة السورية مقابل ٣% لروسيا الاتحادية. [١٦]

ذلك يعني، أن سوريا لا تشكّل نقطة جذب تجاري لا تقاوم بالنسبة للصين التي تجاوز حجم تجارتها الكلي حوالي ١.٥ تريليون دولار، مما يستدعي البحث عن مبررات أخرى للسلوك الصيني يمكن بلورتها في الجوانب التالية: [١٧]

١- يشكّل الموقف الصيني بتبني الفيتو مرتين في الأزمة السورية التي بدأت في عام ٢٠١١ (مع روسيا) أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي عن تحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، ورغم أن الإشارات من الإدارة الأميركية تكررت في غير موضع عن هذه الإستراتيجية، فإن التعبير الواضح عنها جاء في مقال كتبته وزيرة خارجية الولايات المتحدة **هيلاري كلينتون** في مجلة (Foreign Policy) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، وجاء فيه "إن علينا أن نعمل بشكل فطن ومنظم خلال السنوات العشر القادمة في استثمار الوقت والجهد لنضمن لأنفسنا الوضع الأنسب لضمان استمرار قيادتنا وضمان مصالحنا وتقدم قيمنا... ومن أهم واجباتنا خلال العقد القادم أن نركز جهدًا دائبًا ومتواصلاً في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي وغير ذلك في منطقة الهادئ الآسيوية"، ([١٨]) وهي الإستراتيجية التي عبّر عنها بشكل مماثل الرئيس **أوباما** في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢ بالحديث عن "مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ" [١٩]، فإذا ربطنا هذه الإستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي من ناحية، وإعلان الولايات المتحدة أنها ستسحب وجودها العسكري من آسيا الوسطى في عام ٢٠١٤ من ناحية أخرى، نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة نظرًا لإدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين: الهندسة الجيوسياسية (Geopolitical Engineering) ، وهي التي دفعت نائب الرئيس الصيني (**Xi Jinping**) للقول: إننا "نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح وهواجس الصين والدول الأخرى في هذه المنطقة" [٢٠]؛ مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد.

٢- ان الضغط الأميركي المتزايد على الصين لرفع قيمة عملتها والذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية، نظرًا لاعتماد الصين على صادراتها بشكل كبير خلق نوعًا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة، لاسيما في ظل اللوائح التي تبنّاها الكونجرس الأميركي في العام الماضي بهذا الخصوص.

٣- قرارات الولايات المتحدة ببيع أسلحة لتايوان، وقد أشارت صحيفة (China Daily) في مقال بتاريخ ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١ حول الصفقة الأميركية التي بلغت قيمتها ٥.٨٥ مليار دولار إلى تصريح الناطق باسم وزارة الدفاع الصينية الذي قال: "إن هذا القرار الخاطئ يدمر العلاقات الأميركية–الصينية؛ لأنه يمس مصالح الصين الجوهرية وسيادة ووحدة أراضيها"، وتوقع رئيس معهد الصين للعلاقات الدولية في بكين (**Qu Xing**) أن الصين "ستكون ملزمة بالرد"، ولا شك أن المناكفة السورية جزء من الرد.

ويبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلاً عن سعي صيني "لرد فعل" محسوب على السياسات الأميركية في الميادين المشار اليها أعلاه، فإن الهدف الاستراتيجي والذي جرى التعبير عنه من قبل الطرف الأميركي هو التحول الجيواستراتيجي للولايات المتحدة نحو جبهة الهادئ الآسيوية، وهو الأمر الذي رأت فيه الصين محاولة أميركية لكبح تنامي الدور الصيني في تلك المنطقة، لذا جاء رد الصين من خلال توجهات تخلق فرص مساومة للصين كالموقف من الأزمة السورية والعلاقات مع ايران، رغم أن المكانة الإستراتيجية للأخيرة أكثر أهمية للصين من سوريا.[٢١]

وفي ضوء ذلك، يرى مراقبون بأنّ تفسير الموقف الصيني من الأزمة السورية والذي تجلّى بتبني الفيتو مرتين (مع روسيا) لا يتعلق مبدئياً بالعلاقة السورية الصينية المباشرة، التي لا يرون أنّه يمكن اعتبارها «إستراتيجية» بالمقاييس التقليدية، بل إنّ مشكلات أخرى – غير الأزمة السورية – تدور بين القوى الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد السوري.

لذلك، فان التوافق الروسي الصيني تجاه الازمة السورية يبدو انه يأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً لكلا الطرفين، فالعلاقة بين الصين و روسيا (العامل الأبرز في الأزمة السورية) وأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، يؤكد وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي، فضلا عن اختلاف البلدين مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات، وأبرزها على المستوى الإستراتيجي: رفضهما للتفرد الأميركي وسعيهما لعالم متعدد الأقطاب. فالبلدين يصران على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية ولاسيما في الشرق الأوسط، وقد شكّلت الأزمة السورية

فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه، والذي يتضمن كذلك ضرورة القبول بالتعامل مع الدولتين (روسيا والصين) على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وبالتالي القبول الأميركي لهما بتأدية دور "الشريك لا التابع لها ". [٢٢]

اضف الى ذلك توافق الطرفين الروسي والصيني حول ايران؛ فمن ناحية روسيا فإنها ترى إيران تمثل بعداً استراتيجياً مهمًا بالنسبة لروسيا في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي، منها حماية البوابة الجنوبية لها —كما صرح بذلك بوتين – ومساعدتها في المنافسة على مصادر النفط وطرق نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين. [٢٣]

اما من ناحية الصين؛ فإنّ إيران حاضرة في إستراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورِّد للنفط للصين. فضلا عن ان الصين تحتاج إيران ليس فقط من أجل الحفاظ على فتح تدفق النفط من الخليج العربي، ولكن أيضا لتكون بمثابة عقدة في طريق الحرير الجديد الذي يربط الطاقة في الخليج العربي وبحر قزوين وآسيا الوسطى إلى الصين، فمع تنامي الأهمية الجيواستراتيجية لدول آسيا الوسطى سعت روسيا والصين إلى تأسيس "منظمة تعاون شنغهاي"، وسرعان ما أصبحت إيران عضوًا مراقبًا فيها في عام، ٢٠٠٥ لكن العقوبات المفروضة عليها تحول دون انضمامها كعضو كامل وفق دستور المنظمة. [٢٤] وعلى أي حال، فإن الصين ترى في تنامي الدور الإيراني في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تقاطعًا مفيدًا لأجندتها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي قد يجعل السياسة الخارجية الأميركية مع إيران أكثر صعوبة من ذلك [٢٥]، كما تؤيد ايران الصين في إرساء دعائم النظام الدولي الجديد، ورفض هيمنة الولايات المتحدة، والدعوة الى عالم متعدد الأقطاب. وهكذا، فان استراتيجية الصين في شراكتها مع ايران على ما يبدو تتجه نحو تحقيق التوازن مع التواجد الأمريكي في منطقة الخليج.[٢٦]

بناء على ذلك، تتبع الصين استراتيجية تنبع من مصالحها، وهي استراتيجية تطويق خصومها، ومنها الولايات المتحدة، ونظرا إلى تفوق الولايات المتحدة العسكري وسيطرتها على الممرات البحرية وقوتها البحرية الهائلة، فقد توصل الصينيون إلى أن أملهم في فك الحصار الأمريكي يكمن في الشراكة مع إيران، ودعم سوريا. والمنطق وراء ذلك، أن للولايات المتحدة

نفوذا هائلا غربي الخليج، ما جعل سيطرتها على الخليج أمرا مسلما به، من هنا لا مجال للصين لتقيم قواعد في غرب الخليج ولم يبق لها إلا الشرق لإقرار توازن مع الولايات المتحدة، وعندما تشجع الصين إيران على المضي قدما في مشاريعها النووية، وتؤيد النظام السوري، فهي تمارس ضغطا رهيبا على الولايات المتحدة لتفسح مجالا لها في بحور الطاقة، وتحول دون ممارسة الولايات المتحدة حروب نفط على خصومها.(٢٧)

اما على صعيد التفاعلات والتوازنات في اطار المعسكر المناهض للنظام السوري، يظهر التأييد الغربي من خلال الولايات المتحدة واوربا: **ففيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية؛** يمكن القول، ان الموقف الأميركي من الأزمة السورية وبعد اكثر عام على بدايتها ظل يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في إصلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية، أي أنّ الولايات المتحدة لم تصل بعد وربما في المستقبل القريب إلى درجة مطالبة الرئيس بشار الأسد بالرحيل كما حدث مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وكذلك العقيد الليبي معمّر القذافي، فالتصريحات الأميركية المتتابعة وموقف الإدارة الأميركية، بحسب آخر مشروع أميركي قدّم إلى مجلس الأمن في السادس من مارس/آذار ٢٠١٢، تتركز حول «إنهاء العنف، وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية»، كما أنّ «الخيارات المفتوحة» التي يتحدث عنها وزير الدفاع الأمريكي بما في ذلك « تدخل عسكري متعدد الأشكال بما فيه توجيه ضربة عسكرية»، كلّ ذلك لا يزال بعيداً عن جوهر السياسة الأمريكية الحالية وتشديد أوباما على أهمية أن يكون الحل دبلوماسياً، وكذلك تحذير المسؤولين الأميركيين الدائم من تداعيات الحلّ العسكري. (٢٨)

لا شكّ أنّ ثمة حسابات أميركية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الازمة السورية، وانقسم بذا الشأن عده تيارات لتفسير الموقف الامريكي وذلك لعدة اعتبارات، ويرى في هذا الصدد العديد من المحللين من التيار الاول؛ ان هذه الاعتبارات يمكن ان تتعلق: بالجيوسياسية التي تشغلها سوريا والتي لها علاقة بموقع سوريا في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة، ونجاحه في جعل الأزمة أزمة إقليمية ودولية، ومن جهة ثالثة لأسباب أميركية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت الولايات المتحدة إلى الانكفاء على الداخل،، كما أنّ الولايات المتحدة وبعد ما جرى لها في أفغانستان والعراق باتت تبحث عن

نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به، حتى لو لم تكن في المقدمة وفضلّت القيادة من الصفوف الخلفية كما حدث في ليبيا، كما أن عملية عسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلب استراتيجيتها تعدّ مغامرة. (٢٩)

اضف الى ذلك، إنّ ما تحققه الولايات المتحدة من خلال موقفها تجاه الازمة السورية، ولومها كل شيء على الفيتو الروسي والصيني، هو استمالة أعداد أكبر من السوريين اليها وتنمية عداء متزايد لقطاعات من الشعب السوري لروسيا والصين، مما يعد هذا مكسباً سياسياً لا يستهان به تكتفي به الولايات المتحدة اليوم ولا بأس إذا ذهبت البلاد في حرب أهلية بالنسبة لها، فذلك سيكون أفضل بكثير لمصالحها ومصالح اسرائيل في المنطقة من ديموقراطية في سوريا. (٣٠)

وعلى كل حال، يمكن أن نتلمس من هذا الرأي شيء من الوضوح في سياسية الولايات المتحدة تجاه الازمة السورية كما يراها بعض المحللين، وعلى الرغم مما سبق الحديث عنه، يرى البعض الاخر من التيار الثاني؛ أنّ طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظرا لاختلاف الخصوصية السورية، اذ أنّ الولايات المتحدة تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية –ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي– وكذلك جامعة الدول العربية، فضلا عن دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها، اذ أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا واقتصاديا، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه إلى الانهيار تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام.(٣١)

اما التيار الاخر من المحللين والمراقبين؛ انهم ينظرون إلى الموقف الأمريكي بصورة مختلفة عما سبق، فيرون أنّ السلوك الأميركي إزاء الأزمة السورية — وفي ظل انشغالات أمريكا الداخلية – لم تلجأ إلى إجراءات حاسمة تضع حدا للنهج الذي يتبعه النظام السوري من

جهة، ولا يطرح حلا سياسيا ممكنا للأزمة من جهة ثانية، ويشجع على عسكرة الانتفاضة الداخلية من جهة ثالثة ، فيزداد المشهد السوري دمويا في كل الاتجاهات.

ولكن لا مناص من القول، ان موقف الولايات المتحدة تجاه التغييرات العربية بشكل عام والازمة السورية بشكل خاص تختلف عن رؤية الآخرين.

اذ حافظت الإدارات الأميركية المتعاقبة، سواء جمهورية كانت ام ديمقراطية، على مجموعة ثابتة من الأهداف الإستراتيجية في المنطقة العربية، واعتمدت في سبيل تحقيق ذلك على عدة وسائل وآليات، من أهمها توفير الدعم لنظم سياسية تؤيد السياسات الأميركية، وذلك بغض النظر عن درجة شرعية هذه الأنظمة أو مستوى شعبيتها، وصنفت الدول العربية إلى معسكرين: الاعتدال والممانعة؛ بحسب تأييد كل منهما للإستراتيجية الأميركية وسياساتها في المنطقة.

فعلى الرغم من أن التغييرات العربية اندلعت لهدف واحد في معظم دول ما يسمى بـ(الربيع العربي) – ألا وهو حق الشعوب في الحرية والديمقراطية – إلا أن الرؤى الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص تجاهها تباينت تبايناً حاداً؛ فبينما كان رد الفعل سريعاً وواضحاً مع الحالة التونسية بضرورة تخلي الرئيس بن علي عن السلطة، كان رد الفعل الغربي بطيئاً ومتلكئاً في حالة الرئيس حسني مبارك في البداية، إذ صرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة **هيلاري كلينتون** أن نظامه مستقر ولكنه يجب أن يجري إصلاحات، وذلك قبل أن ينهار النظام بكامله، وتؤيد الولايات المتحدة التغيير بعد ذلك، أما في الحالة الليبية فكان ردُّ الفعل حاسماً وسريعاً وإيجابياً بتدخُّل عسكري كامل، وبدعم لوجيستي، وبفرض حظر طيران وبتوفير السلاح للثوار، أما في الحالة السورية، فقد ظل ردُّ الفعل الغربي يراوح مكانه وكان متكئاً على العقوبات الاقتصادية، بينما خيّم الصمت الغربي على الحالة البحرينية؛ إلا أنه كان فاتراً وخافتاً في ما يتعلق بالحالة اليمنية، وظلت العلاقات مع الرئيس اليمني متواصلة وممتدة حتى اللحظة الأخيرة. (٣٢)

ولعلنا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة، اذا قلنا ان المضمون الرئيسي في تباين مواقف الولايات المتحدة من التغييرات العربية من حالة الى اخرى، نابع من الادراك في الفعل الاستراتيجي الدولي للولايات المتحدة اذ ان الفكر الاستراتيجي الامريكي اليوم يستند في

التعامل مع الاوضاع في الشرق الاوسط الى مرتكز اساسي يمكن من خلاله ادراك استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وهذا المرتكز يفيد بأن على الولايات المتحدة "أن توازن بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط". [٣٣] وان تتعامل مع التغييرات بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة.

بمعنى ان أنماط التغير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الامريكي يتجه الى نمطين من نظرية التغيير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية. وفقًا لتشارلز هيرمان Charles Hermann ، يمثل الأول ما يطلق عليه التغيير "البرنامجي" Program Change والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها. ويمثل الثاني : ما يسمى بالتغيير "الهدفي" Goal Change وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية. [٣٤] انطلاقا من مبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته، وهذا ما يمكن تطبيقه على الازمة السورية.

أي ان نموذج الولايات المتحدة في الشرق الاوسط المفترض في تفكيرها الاستراتيجي يقوم على دعم التغيير، ولكن عبر تصنيف جيواستراتيجي لهذا التغيير يتعلق بتحول القوى وليس بموازينها، أي ان الولايات المتحدة تدعم التغيير من خلال الشعب في دول ما، و تدعم التغيير من خلال الحكومة في دول اخرى، ومن المعروف ان كلا النموذجين يحتاج الى تغيير جذري ولكن اولوية المصالح تفترض هذا النزوع.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أنماط التغيير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الامريكي حيث عادة ما أرتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للإستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور أهمية المنطقة الإستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد، أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، ومن هنا يصبح تحقيق هذا الهدف ذا أهمية لا لتحقيق الأمن والاستقرار بحد ذاته، وإنما لضمان استقرار المصالح الأمريكية

وحمايتها وقد ساد هذا الاتجاه طول المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، إلا أن تبدلاً حدث في إستراتيجية الولايات المتحدة إذ بدأت التعامل مع مفهوم ألا وهو الديمقراطية، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق إستراتيجية هدفها توظيف الديمقراطية كفكرة وأداة لتساعدها على انتهاز الفرص من اجل إرساء أسس تدعم وتقوي المصالح الأمريكية في كل الاتجاهات فعبر هذه الإستراتيجية تستطيع الولايات المتحدة تقويض وإنهاء ما تعدها دولاً فاشلة. (٣٥)

ويرى جوزيف س ناي أستاذ العلاقات الدولية وصاحب نظرية القوة الناعمة، في هذا الصدد ، "ان التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، والسعودية مثلا لا تتوافر فيها ظروف التغيير. إذاً، علينا الحفاظ على استقرار هذا البلد. ويجب أن لا نعتمد على نموذجٍ واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية". (٣٦)

ويذكر في هذا الصدد حسين عبد الخالق حسونة سفير جامعة الدول العربية السابق في واشنطن قائلا: " منذ بداية الربيع العربي الذي فاجأ الإدارة الأميركية، اتبعت الولايات المتحدة، سياسة تقوم على التوازن بين المصالح والمبادئ الأميركية، وقد تجلت هذه السياسة بوضوح خلال عام (٢٠١١) في تعاملها مع الحركات والمظاهرات والاحتجاجات في العالم العربي المطالبة بالتغيير والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فدعمت التغيير الفوري في كل من مصر وتونس، ودعمت استخدام القوة العسكرية التي نجحت في إنهاء حكم معمر القذافي في ليبيا، ودعمت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة في اليمن، وهي الآن دعمت وتدعم مبادرة جامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة في سوريا. وفي كل من هذه الحالات تقدمت المصالح حينا على المبادئ، وحينا آخر تقدمت المبادئ على المصالح. لكنها ظلت في جوهرها تحاول احتواء النتائج وتكييفها ما أمكنها ذلك، لتكون غير معادية للولايات المتحدة ومصالحها والمبادئ التي تنادي بها". (٣٧)

وبذلك يمكن القول، إن أساس أنماط التغيير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الامريكي هو ان توظيف فكرة الديمقراطية في الإستراتيجية الأمريكية مبني على فكرة المصلحة

لا المبدأ، إذ من الممكن إن تغض الولايات المتحدة النظر عن سلوكيات لا ديمقراطية إذا لم يكن للولايات المتحدة مصلحة في البلدان التي تمارس هذه السلوكيات، أو عندما يحدث ذلك التجاوز من حلفائها، في وقت تزداد حدة الانتقادات والمواجهة إذ صدرت سلوكيات لا ديمقراطية تمس المصالح الأمريكية أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة، وفي ضوء ذلك، اقتنعت الولايات المتحدة انه كلما ازداد تطبيق الديمقراطية (وفق المنظور الأمريكي) كلما ازداد الوضع ملائمة وسهولة على الولايات المتحدة للمحافظة على سيطرتها على الأقاليم الحيوية في العالم، والنتيجة (توظف فكرة الديمقراطية) من اجل امتلاك القدرة على تحقيق: [٣٨]

١- احداث تغييرات دولية واقليمية قد تشمل النظام الدولي أو الانظمة الاقليمية (نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان عالمياً وبناء واعادة هيكلة اقاليم معينة كإقليم الشرق الاوسط الكبير مثلاً).

٢- خلق وبناء حلفاء جدد وشراكات وتحالفات جديدة، وفق معيار الديمقراطية وحقوق الانسان.

٣- تغيير الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة الامريكية ولمصالحها فتعطى تلك الانظمة فرصة واحدة لتغيير مواقفها أو أن تزال نهائياً.

صفوة القول، ان الدّور الأميركي في المنطقة العربية قد يبدو متراجع رياديا، الا ان ذلك لا يعني إطلاقًا غياب الحضور والتأثير، إذ أنّ القواعد الأميركية ما زالت قائمة، وما زالت تعدّ القوة العسكرية السياسة الرئيسة في –المنطقة. ولكن المقصود بالانكفاء هو الانكفاء عن المبادرة الريادية، وستمنح براغماتية السّياسة الخارجية الأميركيّة الحضور الأميركي صوراً أخرى ضمن نهج "القوة الناعمة" والميل إلى "الندب الإقليمي"، وتقاطع المصالح، لاسيما في محاور جيوسياسيّة مثل الخليج العربي ومصر؛ ما يعني انه سينعكس بأشكالٍ جديدة في الشّرق الأوسط لجهة بروز توجّهات أميركية تحافظ على الأمن القومي الأميركي والتّحالفات الإستراتيجية ومصالح إسرائيل، وتأخذ بعين الاعتبار التحفّظات الشعبية واستجابة الأنظمة العربية لها، خاصّة فيما يتعلّق بالصّراع العربي الإسرائيلي. [٣٩]

اما فيما يتعلق بالاتحاد الاوربي نستطيع القول، تمثلت ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمة السورية في إصدار بعض البيانات والتصريحات المدينة لعمليّات النظام منذ بداية الأزمة،

وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على سوريا، فضلا عن وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، اذ لجأ الاتّحاد الأوروبيّ إلى ١٣ رزمة من العقوبات منذ بدء الأزمة السّوريّة شملت إلى الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري فضلاً عن عشرات الشركات، كما قامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري، دون صدور موقف جماعي من كافة دول الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن، إلا أنّ المراقبين يرون أنّ هذه الإجراءات (العقوبات الاقتصادية) تشترك في افتقارها إلى الآليّات التي تسمح لها بأن تكون ذات تّأثير مباشر وفعال على جهاز الدولة السورية وعناصره الأساسيّة، وبالتالي على مجرى الأزمة السورية واتجاهها.(٤٠)

وبذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري دبلوماسياً منذ بداية الأزمة، لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من أجل إجراء تغيير ما، كما أنّه لا يشكل قوة وضغطاً حاسماً بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه، وفي ظل السيناريوهات المحتملة لتطوّر الأزمة السورية، يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم.

ثانيا: التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية لإدارة الازمة السورية

أنتجت الازمة السورية واقعًا جيوسياسياً معقّداً في الإقليم، برز في التّنافس بين تركيا وايران، إذ أسهمت المرونة السّابقة في النظام الدّولي في إعطاء الدّول الإقليمية ادوارًا أكثر فعالية تعّبر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

أمام هذا الواقع الجيوسياسي الجديد، وقفت إيران إلى جانب سوريا سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لاستمرار الاشتباك جيوستراتيجياً مع دول مركزية في مجلس التّعاون الخليجي من جهة، واستطراداً مع تركيا.، أبرز الفاعلين الجيوستراتيجيين الإقليميين في المنطقة.

وعلى ما يبدو، إنَّ الازمة السورية وضعت كلا من تركيا وايران في مفترق الطرق، كاشفة الاجندات الاقليمية للطرفين مؤكدة ما كان يروج له البعض بان وجود حلف يضم ايران وسوريا والعراق وحزب الله في جبهة واحدة ما هو الا محاولة لاحتواء الصعود التركي آنذاك ضمن المحور الايراني في المنطقة العربية. إن وضعت كلا من ايران وتركيا على طرفي نقيض، ورفع حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين، ويهدد هذا المسار بإمكانية الصدام بينهما

استنادا الى ما يمكن ان تؤول اليه الاوضاع في سورية، وما يحتمل ان يكون عليه مصير النظام السوري، الامر الذي قد يكون على حساب احد الطرفين في حال انهيار النظام او بقائه.[٤١]

فمن ناحية تركيا، يمكن القول، شكّل العقد الماضي أوّل خروج حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)، لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وظهور معضلة أمنية بالنسبة إلى تركيا على حدودها الجنوبية، من هنا بدأت الرؤية الجيوسياسية التركية تركّز على الدّائرة الشرق أوسطية كدائرة فاعلة في سياساتها (متعدّدة الأبعاد)، واستطاعت تركيا تحقيق قفزات نوعيّة على مستوى تطوّر العلاقات بينها وبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيما فيما يتعلّق بمستوى التّبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع هذه الدّول، التي وجد فيها الدور التركي ترحيباً وقبولاً شعبياً لاعتبارات ثقافية عدة. [٤٢]

اذ ركزت تركيا علاقاتها مع الدّول العربية قبل التغييرات العربية، على ضمان وتعظيم مصالحها الاقتصادية بجميع الطرق، بعد انزياحٍ في محور اهتمامها من الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، باتّجاه تفعيل دورها في الدائرة الشّرق أوسطية، وواجهت تركيا في مواقفها من التغييرات العربية مسائل حدّت من فاعليّة سياساتها، والتي تتعلّق بالمصالح الاقتصادية وتشابه تركيبتها العرقية والطائفية مع المجتمعات العربية، كما كانت آلية عمل النظام السّياسي التّركي ببنيته البيروقراطية أحد أهمّ محدّدات السّياسة التّركية تجاه التغييرات العربية، من خلال معالجة مدخلات الرأي العامّ التّركي والانتخابات ومواقف الجيش المتحفّظة، ووجود قضية كردية في تركيا وفي الدول المتاخمة لها. ويأتي في الدرجة الثانية تأثير معالجة مصالح تركيا في المنطقة العربية، ومركزها في حلف الناتو. [٤٣]

وبذلك تحدد الموقف التركي من التغييرات من خلال سعيها إلى المحافظة على أجواء الاستقرار في المنطقة، حتى لا تتأثر العلاقات التي بنتها والمصالح الاقتصادية مع البلدان العربية، وفي ذات الوقت فإن النظر إلى تركيا كنموذج للدولة الإسلامية المتطورة، وضعها أمام تحدي الاختيار بين الشعوب وحكامهم. وبشكل عام، لم تتعامل تركيا من خلال معيار ثابت مع التغييرات العربية، بل اتخذت مواقف تصل أحياناً إلى التناقض، والقفز من ضفة إلى الضفة الأخرى، ففي بداية الأحداث في تونس اتخذت تركيا موقفاً حذراً، تطور نسبياً مع انتقال

شرارة التغيير إلى مصر، اذ انضمت تركيا إلى المطالبات الدولية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط (فبراير) ٢٠١١، وهو ما يعد تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبطة في شكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة، لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم (الناتو)، [٤٤] وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع، لأداء دور الوسيط، وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين، واكتفت بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة، وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبّرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيراً، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سورية، يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع المعارضة والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالرحيل. [٤٥]

وجل ما نستطيع قوله في المواقف التركية تجاه التغييرات العربية بشكل عام، والسورية بشكل خاص يتعلق بالدور التركي في سياق الأحداث العربية باختلاف وفقًا للحالة المطروحة في إطار علاقاته معها. ففي الحالة السورية سعت تركيا الى الحفاظ على قنوات الاتصال ولاسيما بعد زيارة وزير الخارجية وقت اشتداد الأزمة السورية، ويمكن ان نعزو ذلك إلى خلفية المصالح في ظل معطى الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، لكن ما لبث أن تغير الموقف التركي حيال سوريا[٤٦].

وذلك لان الازمة السورية منذ اندلاعها وضعت الحكومة التركية في موقع مماثل للنظام بسبب خصوصية العلاقة مع سورية من جهة، وبسبب الموقف المنتظر منها ازاء احداث من النظام السوري ومن الشعب السوري من جهة اخرى، لاسيما في ظل انتشار بعض وجهات النظر التي تنقسم بين مشكوك في الدور التركي –واتهامه بدعم النظام– وبين متهم اياه بالازدواجية– مقارنة بالموقف من الثورة في مصر وليبيا– وبين يائس منه لا يملك الادوات اللازمة. (٤٧)

ولكن الأزمة السورية، وما ارتبط بها من تطورات إقليمية ودولية، كشفت عن تغير تدريجي في علاقة تركيا بسوريا، وهو ما يمكن ان نعده بداية تحول أو إعادة توجيه للسياسة التركية Reorientation تجاه هذه الأزمة، لاسيما في ضوء ما جرى في مؤتمر "أصدقاء سوريا" الذي استضافته ، والذي عبر عنه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو عن أن الوضع في سوريا يشبه الوضع في البوسنة خلال التسعينيات من القرن الماضي، وأنه "ينبغي على المجتمع الدولي ألا يتأخر كما حدث في البوسنة"، وهو ما يعكس تحولا في موقف تركيا، التي تعد قوة إقليمية مؤثرة في القضية السورية، قد يمهد لقيادة تركيا الجهود الاقليمية والدولية لحل الأزمة في سوريا. (٤٨)

واجمالا، ينطلق الموقف التركي تجاه الازمة السورية من خلال عدة منطلقات: (٤٩)

١- عناصر متعلقة بطبيعة النظام التركي الجديد: ولاسيما فيما يتعلق بالحكم من حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة اذ ستبدو تركيا– في حال انها اتخذت موقفاً مغايراً مساند للنظام السوري ضد الشعب– في تناقض مع ما تدعو اليه منذ سنوات في المنطقة، بشأن هذه المفاهيم وهو الامر الذي سيقوض من صدقيتها الداخلية والخارجية التي استثمرت فيها منذ عام ٢٠٠٢(صعود حزب العدالة والتنمية)، فضلا عن ان مثل هذا الموقف يتعارض مع المصالح التركية مستقبلاً.

٢- عناصر متعلقة بالسياسة الخارجية: إذ كانت تركيا قد اسهبت في السنوات الاخيرة في الحديث عن الشرعية والحقوق الشعبية في سياستها الخارجية، وهو الامر الذي رفع نبرة انتقاداتها في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على غزة، وهو الامر نفسه الذي دفعها للاشتباك مع اسرائيل فيما بعد.

٣- علاقة تركيا مع سوريا لا تنحصر في النظام فقط، اذ ترى تركيا ان مطالب الشعب السوري بالحرية والديمقراطية مشروعة، وان الصداقة مع النظام السوري لا يمكن ان تتم على حساب الشعب السوري ولاسيما في حال رفض تطبيق اصلاحات سريعة وجذرية.

في ضوء ذلك، ممكن ان تتضح الابعاد الجيوسياسية للموقف التركي فبعد ان كانت العلاقاتُ التركية–السورية متينة قبل التغيير العربي، الا أن تركيا انقلبت تدريجيا على مدى عدة أشهر منذ اذار/مارس ٢٠١١، ضد نظام الرئيس الأسد؛ على افتراض ان قيادتها كانت ترى الرئيس السوري بشار الأسد غير متعاون مع الجهود الدولية التركية وغيرها من الجهود الرامية إلى المساعدة في التوسط لإنهاء العنف من خلال الإصلاح السياسي.

اما من ناحية ايران، نستطيع القول في ضوء الرصد الدقيق للموقف الايراني من الحالة السورية، ان هذا الموقف كان ثابتاً في دعم النظام، ومتدرجاً في ما يخص الانتفاضة السورية من التجاهل الى اتهام المتظاهرين، والقاء اللوم على المؤامرة الخارجية، وتبني وجهة نظر النظام السوري كلياً الى السعي لإيجاد مخرجٍ لها. (٥٠)

وتأثراَ بذلك، اتخذت إيران، موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته التحركات الشعبية في سورية، منذ انطلاقها في آذار/ مارس عام ٢٠١١، وظهر ذلك التأييد، من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث؛ وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري؛ ووصف الحركات الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب؛ والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام ٢٠٠٩".(٥١)

وقد جاء هذ ايضا على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي الذي لم يتراجع حتى الآن، عن موقفه ولم يخفف ولم يعدل من خطابه تجاه الحالة السورية، سواء في تشخيص الوضع بوصفه المتظاهرين "أدوات تحركهم أمريكا وإسرائيل"، أو بوصف التحركات السورية على انها "مؤامرة على النظام لأنه ضمن محور الممانعة". (٥٢)

وعليه فإن إيران — كما هو جليّ منذ بداية الأزمة – تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الحكم في سوريا، وترى حل الأزمة السورية من خلال إصلاح النظام، اذ أنّ

الإصلاح الذي تقبل به إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريباً، بمعنى أن تنتقل سوريا لنظام سياسي أكثر انفتاحاً، وبتعددية سياسية، تتعلق بتكليف الحكومة ورئيسها والإطاحة بهما، ولا تمس رئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به، ومن الناحية العملية، فإنّ إيران تقدم دعماً سياسياً وعسكرياً واسعاً للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية. (٥٣)

فالنظام السياسي الايراني يضع كل ثقله خلف النظام السوري، ويقدم تفسيراً شبيها لذلك الذي يقدمه النظام السوري من الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعاً، لكن هناك من يسيء الاستفادة منه لتسوية حسابات مع النظام السوري، ويبدو تسوية الحسابات تلك مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها سوريا، ولا سيما المرتبط منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كحزب الله وحماس والجهاد الاسلامي.(٥٤)

وبحسب وجهة نظر ايران، يقوم منطق دعمها لسورية على أسس شملتها الاستراتيجية الإقليمية لإيران خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وضمن مجالات مختلفة، فقد كانت الدولة السورية من أوائل الدول التي تلقَّت دعماً من الثورة الإسلامية الإيرانية ذات الطّبيعة المضادّة للاستكبار والصهيونية، وبالمقابل فقد كانت سورية في طليعة الدول التي ساندت ودعمت إيران في الحرب العراقية على ايران، كما وقفت بشكلٍ رسميّ وعمليّ إلى جانب إيران في المحافل الدولية الإقليمية، وتفسر وجهه النظر هذه دعم ايران للنظام السوري من خلال القول، "أنَّ الاستراتيجيات والسياسيات الإقليمية الخاصة بالدولة السورية كانت متطابقة إلى حدّ كبير في العقود الأخيرة مع الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية الإيرانية وفي الكثير من التطوّرات والأحداث". (٥٥)

من جانب اخر يمكن تفسير الموقف الايراني تجاه النظام السوري من خلال رؤيه مفادها "هاجس امريكا من الازمة السورية هي ايران"، ويذكر "روبرت ساتلوف" في هذا الصدد – وهو مدير معهد واشنطن– في شهادته امام اللجنة الفرعية للشرق الاوسط وجنوب اسيا في نيسان/ ابريل ٢٠١١، التابعة للجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي قائلاً: بأنّ "القضية الملحة في شأن سورية ليست في إمكان نجاح السوريين في إسقاط نظام الأسد أو إفلات النظام من السقوط، بل هي في توجيه ضربة مؤلمة، إلى المحور المعادي للغرب

والديمقراطية والسلام والذي يمرّ عبر دمشق". [٥٦] مما يعني تغير النتائج الاستراتيجية للمواجهة مع إيران.

ويذكر مايكل ماكوفسكي في هذا الصدد ايضا في شهادته أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا، في نيسان/أبريل ٢٠١١، من خلال التذكير بإحدى ميزات، وينستون تشرتشل، والمتمثلة في تصميمه على تحديد الأهداف ضمن أولويات والسّعي إلى تحقيقها على حساب القضايا الأقلّ أهمية،. وعليه لا بد من تحديد مصالح الولايات المتحدة الأساسية، وهي بحسب المتحدث: التدفق الآمن للنفط، وإسرائيل آمنة، وإضعاف الإسلام المتطرف والإرهاب وهزيمته. ولكن " تهديدً وحيد يمكن أن يهدّد هذه المصالح الثلاث، أكثر من غيره: إيران نووية". ولذلك يجب أن يبقى منع قيام إيران نوويّة "هدفنا الأسمى الذي يرشد سياستنا وسط غموض الأحداث". فالحرية يجب أن تلهم السياسات الأميركية متى كان ذلك ممكناً، إلاّ أنّ الأولوية، بحسب ماكوفسكي ، هي مواجهة التحدّي الإيراني الذي يهدّد مصالح أميركا الاستراتيجية. وقد كان هذا التحدّي الإيراني المستفيد الأكبر من التحوّلات العربية إلاّ في سورية. [٥٧]

وممّا يثبت هذه " الرؤية الأميركية للشرق الأوسط المنحصرة في إيران، ما خلص إليه تقرير لـ "نيويورك تايمز" بعنوان " المباراة الأكبر في الشرق الأوسط : إيران" ، وهو أنّ موقف الولايات المتحدة من التطوّرات والثورات العربية مقيّدٌ ومحكوم بمدى تأثير كلٍّ منها في الحسابات الأميركية الاستراتيجية بشأن احتواء القوّة الإيرانية في المنطقة، وهذا ما اكده رئيس المجلس القومي الأميركي–الإيراني، من خلال لقاءاته المتكررة مع مسؤولي الإدارة الأمريكية "أنّ الهاجس الأساسي بشأن التحوّلات المستمرّة في الشرق الأوسط هو مدى تأثيرها في المواجهة الأميركية– الإيرانية". [٥٨]

وبناء على ذلك يمكن القول ان ايران ، قد تعاملت مع الازمة السورية بما يلائم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية.

ونتيجة لذلك، تباعدت العلاقات الإيرانيّة التّركية تبعًا للخلافات الحادّة بشأن الازمة السورية، اذ بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية في ٢٠١١\٧\٢١ " لو خيرنا بين تركيا وسورية، فسوف نختار سورية بلا شكّ " [٥٩]

ومهما يكن من امر، فقد أفرزت الازمة السورية حالة من التّنافر بين دولتين إقليميّتين، لكل منهما مصالحها في المنطقة. فايران ترى ان تركيا تريد التخلص من النظام السوري ودعم الاسلاميين لتسلم السلطة، وان ذلك هو جزء من اجندة امريكية في المنطقة، تحاول الولايات المتحدة من خلالها اعادة تعريف مصالحها عبر التيار الاسلامي (المعتدل) الذي يمتلك قواعد شعبية عريضة، في المقابل، كانت تركيا ترى ان ما يحدث في سوريا –وبسبب الحدود المشتركة– يفرض عليها التدخل، فالسوريون الفارون من العنف ذهبوا الى تركيا، وبذلك فرض على الاخيرة التدخل. (٦٠)

صفوة القول، أن الازمة السورية أنتجت واقعًا جيوستراتيجياً معقّداً برز في التّنافس بين تركيا وايران وصولا الى استقطاب تركي إيراني، وأدّى وجود العراق في المحور الإيراني السّوري بعد سنوات من العداء مع النظام السوري، إلى صبغ هذا المحور بصورة معيّنة، واقتصرت تحالفات إيران على سوريا والعراق، وحزب الله في لبنان، في حين عمدت تركيا إلى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضّغوط على نظام الأسد، هادفة إلى إنتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرّح به للأغلبية الديمقراطية على أنها أغلبية مذهبية. وأسهمت الازمة السورية في تلاقٍ خليجي تركي على الهدف نفسه، كما أسهم انضمام السعودية لداعمي الانتفاضة السوريّة، وهي التي عارضت الثّوارت العربية جميعها في تأكيد طابع الانقسام المحوري حول النظام السّوري. (٦١)

من خلال ما تقدم يمكن تحليل المشهد الحالي للأزمة السورية والذي يتمثل بتوازنات جيوستراتيجية وجيوسياسية دولية واقليمية لإدارة الازمة، قد يبدو من الصعب التوصل إلى حل داخلي أو عربي أو أممي في الوقت القريب في ظل هذه التوازنات، والأرجح أن يستمر النظام السوري في الحل الأمني، مع بقاء روسيا والصين وايران مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة، مقابل، القوى الدولية والإقليمية بقيادة الغرب والولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج على مساندة المعارضة المسلحة والتغاضي عن تسليحها (*)، لمنع انهاء العنف، وإضعاف النظام، حتى يتفكك تدريجيًّا من الداخل، فتتناقص قدرته على السيطرة على الوضع وعندها يمكن أن تتدخل الدول المعنية – بما فيها روسيا والصين.– لترتيب مرحلة ما بعد نظام الأسد. وفي هذا السيناريو مدّ لعمر الأزمة السورية وتوجيهها نحو المجابهة الشاملة وما تحمله

من استنزاف للنسيج الاجتماعي والوطني السوري، إضافة إلى مخاطر تداعي بنية الجيش والدولة، وتصبح سوريا ساحة مفتوحة لصراع دولي . [٦٢] .

ويبقى السيناريو الذي تخطئه التوقعات القريبة، مع بقائه وارداً ضمن التغيرات والأحداث المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، وهو التدخل الدولي العسكري باتجاه حماية المدنيين (باعتبار الظروف القائمة في السيناريو الأول من استمرار الدعم الروسي للنظام السوري..) اذ أنه قد يدفع تزايد العنف والتخوّف من تدهور الأوضاع نحو حرب أهلية تخرج من السيطرة مع فشل المهمات الأممية في وقف عمليات النظام العسكرية، قد يضطر المجتمع الدولي حينها إلى تجاوز الاستعصاء في الأمم المتحدة (الفيتو الروسي والصيني)، فتلجأ القوى الدولية والإقليمية إلى الخيار العسكري، والذي يتضمن تدخل تحالف دولي لحماية المدنيين بفرض منطقة حظر جوي ومناطق آمنة، وتوجيه ضربات للقوى الجوية وللمدرعات والمدفعية التي تقتحم المدن والبلدات[٦٣].

هذا السيناريو الذي قد يبدو حاسماً لصالح المعارضة السورية نظرياً، إلا أنه في تداعياته وتوقعات ردود الأفعال الإقليمية والدولية عليه يبقى الخيار الأخطر والكفيل – ببعض احتمالاته – بتفجير منطقة حساسة كمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

الخاتمة

يمكن القول، انه على الرغم من الطبيعة الدولية والاقليمية للتأثيرات التي ستنتج عنها الازمة السورية، ولاسيما على القوى الكبرى من الولايات المتحدة وروسيا والصين واوربا بفعل العوامل الجيواستراتيجية، الا ان دول منطقة الشرق الاوسط هي الاكثر تأثراً بتطورات الاوضاع، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية، مما يجعل ذلك اهمية الطرفين في ادرأه الازمة السورية من زاوية التوازنات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، لذلك، لعلنا لا نبتعد عن الحقيقة اذا قلنا ان الجانب الاقليمي والدولي من الازمة السورية لا يقل عن حجم الازمة الداخلية، اذ ينقسم الطرفين الدولي والاقليمي الى معسكرين؛ من مؤيد للنظام، الى مؤيد ومناهض للنظام:

فعلى صعيد التفاعلات والتوازنات الدولية، يتكّون المعسكر الاول المؤيد للنظام من روسيا والصين، والمعسكر الثاني الغرب والولايات المتحدة.

أمّا على صعيد التّفاعلات الإقليمية، فقد أنتجت الازمة السورية واقعًا جيوستراتيجياً معقّداً في الإقليم يبرز في التّنافس بين تركيا وايران، إذ أسهمت المرونة السّابقة في النظام الدّولي في إعطاء الدّول الإقليمية دوراً أكثر فعالية تعبر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

صفوة القول، وبسبب التعقيد الحاصل في المشهد السوري نتيجة التفاعلات الدولية والإقليمية والمتداخلة في إدارة الأزمة السورية ليس من الممكن رسم مشهد واضح لاسيما في ظل التواتر غير المسبوق لهذه لتغيرات وصعوبة رصدها، وبذلك سيكون القادم كفيل بوضع الصورة الحاسمة للمشهد السوري.

المصادر

(*) استخدم مصطلح الربيع العربي اول مرة في عام ٢٠٠٥، في مقالة نشرها احد المحافظين الامريكيين الجدد في جريدة سياتل تايمز يوم ٢٠٠٥/٣/٢٧. غير ان استخدام مفهوم الربيع لوصف الهبّات المطالبة بالتغيير يمكن ان يعود الى عام ١٨٤٨ اذ حصل ما يسمى ربيع الشعوب في اوربا، حيث بدأ في بولونيا في عام ١٨٤٦، لكن زخمه الحقيقي لم يحدث الا في عام ١٨٤٨. وقد قامت الثورات بدورٍ بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بالمزيد من الحريات. للمزيد انظر:

Charles Krauthammer, The Arab Spring of 2005,seattletimes, March 21, 2005. See link: http://seattletimes.com/html/opinion/2002214060_krauthammer21.html

Mike Rapport, 1848: Year of Revolution, (New York: Basic Books, 2009), p. 201.

(١) د. محجوب الزويري، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية ومالاتها، (معهد الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، مايو ٢٠١٢) ص١

(٢) د. حسن البزاز، ادرة الازمة بين نقطتي الغليان والتحول، الطبعة الاولى،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠١) ص ص ٢٥ –٢٦.

(٣) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا–الأبعاد الجيوسياسيّة لأزمة عام ٢٠١١ (بيروت: دار المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١). ص٨٠

(٤) راجع: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي– موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ٢٠١٠).

(٥) د. وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، تقارير،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٣ ابريل ٢٠١٢) ص٢. متاح على الموقع التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124314543996550.htm

(٦)جيرمي شارب وكريستوفر بلانكارد، مأزق دولي: السيناريوهات الأربعة للنزاع المسلح في سوريا، (القاهرة: مركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، آب/أغسطس ٢٠١٢) متاح على الموقع التالي:**http://rcssmideast.org/reviews**

(٧) التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، سلسلة: تحليل السياسات، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ابريل ٢٠١٢) ص١٤.

(٨) المصدر نفسه ص ١٥

(٩) د. وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، المصدر السابق، ص ٥

(١٠) نقلا عن المصدر نفسه، ص٥

(١١) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الراي للدراسات، ٢٠١٢/٥/٢٤، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=434:2012-05-24-08-08-48&catid=14:2010-11-03-16-58-11&Itemid=4

(١٢) نقلا عن: عيسى خليل، حين يكون الكوكب بأسره ضد الثورة، معهد الدراسات العربية، فبراير ٢٠١٢. متوفر على الرابط التالي: http://www.jadaliyya.com/pages/index/4426/حين-يكون-الكوكب-بأسره-ضد-الثورة

(١٣) التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨-٢٩.

(١٤) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، المصدر السابق

(١٥) نقلا عن: وليد عبد الحي محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص٦

(١٦) المصدر نفسه ص٧

(١٧) المصدر نفسه، ص ص ٧-٨

(١٨) مقال هيلاري كلينتون، "America's Pacific Century"، المنشور بالفورن بوليسي، Foreign Policy، عدد: نوفمبر ٢٠١١، الرابط التالي:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century?page=full

(١٩) للعودة إلى الوثيقة الرسمية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة، منشورة على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية، انظر التالي:www.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

(٢٠) نقلا عن: وليد عبد الحي محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص٦

(٢١) المصدر نفسه. ص ٨

(٢٢) المصدر نفسه، ص٤

(٢٣) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، المصدر السابق

(٢٤) عزت شحرو، الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، تقارير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو ٢٠١٢) ص٥. متاح على الموقع التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201261114255420635O.htm

(25) Chinese Politics, understand the history of Chinese-Iranian foreign relations University of Florida.link:

http://secondchina.com/Learning_Modules/POL/content/POL_chn_iran.html

(26) Christina Y. Lin, China's Persian Gulf Strategy: Israel And A Nuclearizing Iran,Jamestown Foundation, China Brief, Volume 9, Issue 21,October 22, 2009, p5

(٢٧) د. فائق فهيم، هل تتحالف الصين وإيران في إطار استراتيجية مشتركة، صحيفة الاقتصادية، العدد ٦١٠٩ ، (الرياض: للشركة السعودية للأبحاث والنشر، ٣ يوليو ٢٠١٠) متاح على الرابط التالي :
http://www.aleqt.com/2010/07/03/article_414555.html

(٢٨) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره

(٢٩) المصدر نفسه

(٣٠) عيسى خليل، حين يكون الكوكب بأسره ضد الثورة، مصدر سبق ذكره.

(٣١) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره.

(٣٢) محمد سليمان الزواوي، موقف الغرب من الثورات العربية رؤية سياسية، مجلة البيان، العدد ٢٩٤، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١١) متاح على الرابط:
http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1641

(٣٣) فوزي حسن حسين، قراءة في التفكير الاستراتيجي الأميركي تجاه الثورات العربية، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ١٥ أغسطس ،٢٠١١) ص٢. متاح على الموقع التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/d54ae805-0204-44c9-b840-8b5b2a7713a9

(٣٤) نقلا عن مصطفى شفيق علام، القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية.. الولايات المتحدة نموذجًا، مجلة البيان، بلا، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١١) وللمزيد راجع:
Charles Hermann: "Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy", International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 5.

(٣٥) احمد والي حسين، عرض اطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون،(بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)ص ٢٤١

(٣٦) نقلا عن: فوزي حسن حسين، قراءة في التفكير الاستراتيجي الأميركي تجاه الثورات العربية، ص٢

(٣٧) حسين عبد الخالق حسونة، الولايات المتحدة والثورات العربية، صحفة الشرق الوسط، العدد ١٢١١٧، يناير ٢٠١٢.

(٣٨) احمد والي حسين، عرض اطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الامريكية، المصدر السابق، ص ٢٤٣.

(٣٩) التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٤٠) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره

(٤١) علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، كانون الثاني ٢٠١٢) ص١

(٤٢) سامر الياس، تركيا والربيع العربي برغماتية أمام امتحان سوري صعب، مجلة الشرق الجديد، ٢٠١٢\٣\٣١. متاح على الموقع التالي:http://www.ar.journal-neo.com/node/15103

(٤٣) عقيل محفوض، "سورية وتركيا نقطة تحوّل أم رهان تاريخي"، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدارسات السياسية، كانون الثاني ٢٠١٢) ص٣٢

(٤٤) سامر الياس، تركيا والربيع العربي برغماتية أمام امتحان سوري صعب، المصدر السابق.

(٤٥) د. محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، سلسلة اوراق عربية، عدد ١٥،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني ٢٠١٢) ص ص ٢٥-٢٦.

(٤٦) كاترينا دالاكورا ، توازنات جديدة: الآثار الجيوسياسية لثورات الربيع العربي على المنطقة، (القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية تموز/يوليو ٢٠١٢) متاح على الموقع التالي: http://www.rcssmideast.org

(٤٧) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، (معهد الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، حزيران ٢٠١١) ص٦

(٤٨) إيمان رجب – رضوى عمار، كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية، ،(القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢) متوفر على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org

(٤٩) علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المصدر السابق، ص٨

(٥٠) علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المصدر السابق، ص٢

(٥١) سفير إيران في دمشق: أحداث سورية نسخة من الفتنة في إيران عام ٢٠٠٩ "، وكالة أنباء فارس، ٤ إبريل / نيسان ٢٠١١. http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9001150102

(٥٢) نقلا عن: علي حسين باكير، قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، نوفمبر ٢٠١١). ص٤

(٥٣) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره

(٥٤) د. محجوب الزويري، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الايرانية ومالاتها، سلسلة تقيم حالة (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مايو ٢٠١٢). ص٥

(٥٥) سيد حسين موسوي، أميركا والأزمة السورية، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٤١، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢) متاح على الموقع التالي:

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=183:2012-04-26-07-12-21&catid=49:-141&Itemid=3

(٥٦) نقلا عن : حسام محمد مطر، هاجس أميركا الأكبر في "الربيع العربي": إيران، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، سبتمبر ٢٠١١) متاح على الموقع التالي:

http://www.dohainstitute.org/release/416cc60f-3ca7-4c34-ac08-b0fca8eada46

(٥٧) نقلا عن: المصدر نفسه،

(٥٨) نقلا عن المصدر نفسه.

(٥٩) نقلا عن: عقيل محفوض، "سورية وتركيا نقطة تحوّل أم رهان تاريخي"، مصدر سبق ذكره. ص٣٨

(٦٠) د. محجوب الزويري، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الايرانية ومالاتها، مصدر سبق ذكره، ص ١٠

(٦١) التّوازنات والتّفاعلات الجيوستراتيجيّة والثّورات العربيّة ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠

(*) رفضت واشنطن الموافقة على طلب المعارضة بالحصول على المزيد من الأسلحة ذات النوعية الأفضل التي من شأنها أن تساعد على إنهاء هجمات النظام، لأنها رأت في ذلك : تخويلا لنظام بشار الاسد باستخدام مخزون الاسلحة الكيمائية، فضلا عن رؤيتها ان هذا التسليح قد يجعل الأسلحة الكيميائية في أيدي المقاتلين الذي قد يشكلون خطر

على الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. اذ فضلت بدلاً من ذلك التعامل مع مدنيين في المنفى من أعضاء "المجلس الوطني السوري" وخليفته الأكبر – "ائتلاف المعارضة السورية". ولكن في ضوء التقدم السريع للجماعات المختلفة التي تشكل "الجيش السوري الحر"، فقد بات واضحاً الآن أن أولئك الذين يواجهون الرئيس بشار الأسد عسكرياً هم الذين ستكون لهم الكلمة العليا عندما يغيب عن المشهد. لذا فان تغاضي الولايات المتحدة عن تسليح المعارضة فضلا عن دعمها بشكل كان خيار ترى في الولايات المتحدة جدوى لضمان التأثير المباشر مع الجماعات المسلحة في سوريا،

عن حيثيات الرؤية الاولى انظر:

Andrew J. Tabler, A Syria Strategy for Obama, The Washington Institute, , Policy Analysis, January 17, 2013: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/a-syria-strategy-for-obama

وعن حيثيات الرويئة الثانية انظر:

Andrew J. Tabler, What Should U.S. Policy Be in Syria؟, The Washington Institute, , Policy Analysis, December 11, 2012, : http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-should-u.s.-policy-be-in-syria

(٦٢) امل محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره

(٦٣) المصدر نفسه.